S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1147
9 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بيانا أصدره مكتب المتحدث باسم جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقتين من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

091199 091199 99-33709

المرفق

بيان صادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ عن مكتب المتحدث باسم إثيوبيا

ظلت إثيوبيا تسعى، طيلة ١٨ شهرا، إلى تحقيق مطلب بسيط لكنه صعب الإدراك ألا وهو العودة الكاملة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل غزو إريتريا غير المتوقع الذي بدأ في أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد أكد جميع الوسطاء الدوليين الذين حاولوا تيسير التوصل إلى حل سلمي للنزاع، شأنهم شأن إثيوبيا، أهمية إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه قبل العدوان الإريتري.

وبالفعل، يرتكز كل من مقترح السلام الأمريكي الرواندي واتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري للسلام على المبدأ الأساسي الذي مفاده أن الحدود لا يمكن تغييرها بالقوة ويجب عدم تغييرها بالقوة.

وحينما ينتهك هذا المبدأ الأساسي من مبادئ القانون الدولي، كما حدث ذلك عندما غزت إريتريا إثيوبيا واحتلتها، فإن القواعد الدولية تدعو إلى عودة فورية إلى الوضع السابق، مما يعني أنه يجب إزالة العدوان قبل معالجة أي مسائل أخرى. فلا يمكن القيام بخطوات في عملية السلام، من قبيل رسم الحدود وتعيينها، إلا بعد إعادة الوضع إلى ما كان عليه في السابق.

وهكذا، وفي هذه الحالة بالذات إذا لا يسمح للعدوان بأن يبقى، فإنه يتعين على إريتريا أن تنسحب من جميع الأراضي التي كانت في السابق خاضعة لإدارة إثيوبيا. فعدم اشتراط إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا سوف يكون تزكية للعدوان ويوحي بأن الحدود يمكن تغييرها بالقوة. لكن عدم انسحاب إريتريا كما يقتضيه الاتفاق الإطاري هو السبب الأساسي للأزمة الحالية. وقد سبق لوزير الخارجية الإثيوبي سيوم مسفين أن شدد على ضرورة إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا حينما خاطب المجتمع الدبلوماسي في أيار/ مايو ١٩٩٨ بأديس أبابا بعد أيام قليلة من غزو إريتريا لإثيوبيا.

ولصرف الانتباه عن التزاماتها، ظلت الحكومة الإريترية تحاول الإقناع بشكل غير منطقي بأن إعادة الوضع السابق يعني العودة إلى الحدود الاستعمارية. ورغم التأويل البعيد الذي ذهبت إليه إريتريا، فإن إعادة الوضع إلى ما كان عليه تعني إعادة انتشار القوات في المواقع التي كانت تشغلها قبل ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨. وسيحدد المركز النهائي للأراضي المعنية لاحقا من خلال تعيين الحدود ورسمها استنادا إلى المعاهدات الاستعمارية والقانون الدولي المعمول به، وهاتان عمليتان منفصلتان تماما عن إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا.

ونظرا لأن إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا تعتبر خطوة أساسية أولى في عملية السلام، فمن المقلق ألا تتفق الترتيبات التقنية لتنفيذ الاتفاق الإطاري مع الوثيقة الأصلية. وألا تضمن هذا الشرط الأساسي. وبالفعل، هناك ثغرات في الترتيبات قد تستخدمها إريتريا للحيلولة دون إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا. وعلاوة على ذلك، وفيما يدعو الاتفاق الإطاري إلى تشكيل بعثة مراقبين للإشراف على عملية إعادة الانتشار، تأتي الترتيبات التقنية بالعنصر الجديد تماما وهو قوة حفظ السلام الذي يحتمل أن ينتهك سيادة إثيوبيا. وهناك شائبة أساسية أكبر في الوثيقة وهي عدم إشارتها إلى إريتريا باعتبارها دولة معتدية، مما يعني وضعها على قدم المساواة مع إثيوبيا، ضحية عدوان لم تثره.

وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا، بعيدا عن كونها شرطا مسبقا للسلام، إنما تعد خطوة أساسية في عملية السلام. فكيف يكون هناك سلام دائم إذا لم يتم أولا إزالة العدوان السافر لإريتريا؟

– – – – –